

Distr.: General  
14 May 2020  
Arabic  
Original: French

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

## الدورة الرابعة والأربعون

15 حزيران/يونيه - 3 تموز/يوليه 2020

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## الزيارة إلى تونس

## تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم\*\*

موجز

تشرف الأمانة بأن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التقرير الذي أعدته المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم عقب زيارة المتابعة التي قامت بها إلى تونس في الفترة من 7 إلى 12 نيسان/أبريل 2019؛ ويتسق هذا العمل مع النهج الذي تتبعه المقررة الخاصة في تقييم تنفيذ التوصيات التي قدمها سلفها في عام 2012.

وترحب المقررة الخاصة في تقريرها بالجهود التي تبذلها تونس لإنشاء شبكة من الهياكل الأساسية التعليمية في مختلف مناطق البلد. وتعترف بأن التعليم، الذي احتل دائماً مكانة بارزة في البلد، قد تأثر بالتغيرات العميقة التي أعقبت ثورة عام 2011.

وتبحث المقررة الخاصة، زيادة على ذلك، إشكاليات مثل تمويل التعليم، وتكوين المعلمين، والأثر التمييزي الذي قد ينجم عن الدروس الخاصة والدروس التحضيرية مقابل المال، وعدم تطابق المهارات المكتسبة في نظام التعليم مع متطلبات سوق العمل، وآثار ذلك على البطالة وهجرة الأدمغة.

وفي الأخير، تقدم المقررة الخاصة توصيات بغرض تحسين نظام التعليم في تونس وتحقيق هدف التنمية المستدامة 4، الذي يتلخص في ضمان حصول الجميع على تعليم منصف وشامل وجيد، وفي تعزيز فرص التعلم مدى الحياة.

\* يُعمَّم موجز هذا التقرير بجميع اللغات الرسمية. أما التقرير نفسه، الوارد في مرفق هذا التقرير، فيُعمَّم باللغة التي قُدِّم بها وباللغة العربية فقط.

\*\* تُنقّى على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر العادي بسبب ظروف خارجة عن إرادة مقدّمه.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-06713(A)



\* 2 0 0 6 7 1 3 \*

## المرفق

## تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم

## المحتويات

## الصفحة

|    |                                                                            |
|----|----------------------------------------------------------------------------|
| 3  | أولاً - مقدمة .....                                                        |
| 3  | ثانياً - لمحة عامة .....                                                   |
| 4  | ثالثاً - الإطار القانوني للحق في التعليم .....                             |
| 4  | ألف - التزامات تونس الدولية .....                                          |
| 5  | باء - الحق في التعليم والنظام القانوني الوطني .....                        |
| 6  | رابعاً - نظام التعليم في تونس .....                                        |
| 6  | ألف - مقدمة .....                                                          |
| 8  | باء - تمويل التعليم .....                                                  |
| 9  | جيم - جودة التعليم .....                                                   |
| 9  | دال - البطالة بعد الدراسة الجامعية وإعلاء شأن التعليم المهني والتقني ..... |
| 10 | هاء - هجرة الأدمغة .....                                                   |
| 10 | واو - الخصوصية .....                                                       |
| 11 | خامساً - عناصر الحق في التعليم الأساسية الأربعة .....                      |
| 11 | ألف - المناسبة .....                                                       |
| 13 | باء - إتاحة الوصول .....                                                   |
| 15 | جيم - المقبولية .....                                                      |
| 16 | دال - التكيف .....                                                         |
| 16 | سادساً - رهانات نظام التعليم .....                                         |
| 16 | ألف - التعليم الجامع .....                                                 |
| 17 | باء - إعلاء شأن التعليم التقني والتكوين المهني .....                       |
| 17 | جيم - التجارب المبتكرة والممارسات الجيدة في النظام التعليمي التونسي .....  |
| 18 | سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات .....                                       |
| 18 | ألف - الاستنتاجات .....                                                    |
| 19 | باء - التوصيات .....                                                       |

## أولاً - مقدمة

- 1- أجرت المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في التعليم زيارةً متابعةً رسميةً إلى تونس في الفترة من 7 إلى 12 نيسان/أبريل 2019، تلبيةً لدعوة من الحكومة التونسية.
- 2- وقد نُفذ هذا النشاط ضمن متابعة الزيارة التي قام بها المكلف بالولاية في عام 2012 بهدف تقييم تنفيذ التوصيات التالية، التي كانت قد قُدمت إلى الحكومة آنذاك: (أ) تعزيز الإطار القانوني للحقوق في التعليم فضلاً عن التربية على المواطنة؛ (ب) زيادة مشاركة الحكومة في إنشاء مرافق للطفولة المبكرة؛ (ج) تحسين تكوين المعلمين، والإعلاء من شأن التكوين المهني، والتعاون المأسس بين الشركات ومؤسسات التعليم التقني والمهني.
- 3- واجتمعت المقررة الخاصة أثناء زيارتها بكل من وزيرة شؤون المرأة والأسرة والطفل ووزير العدل ووزير التعليم. واجتمعت أيضاً بوزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير الدولة المكلف بالشباب، ووزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، ووزير التكوين المهني والتشغيل، ووزير الشؤون الاجتماعية، ومدير حقوق الإنسان في وزارة الشؤون الخارجية. كما التقت برئيس لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي في مجلس نواب الشعب وبأعضائها. والتقت أيضاً بممثلين عن الاتحاد العام التونسي للطلبة والاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الأساتذة الجامعيين الباحثين التونسيين. واستطاعت أيضاً الاجتماع بممثلين عن العديد من منظمات المجتمع المدني.
- 4- وانغمست المقررة الخاصة في واقع المدارس الابتدائية والثانوية في تونس ومنطقة القيروان. وزارت سجن النساء في منوبة، حيث يجري تنفيذ برنامج لمحو الأمية وتعليم الحرف اليدوية، وحيث أنشئ مركز لتعليم الحرف. كما زارت المعهد العالي للرياضيات التطبيقية والإعلامية بالقيروان، وكذلك المعهد العالي للتربية المختصة في منوبة. والتقت بفرق الإدارة والمدرسين والتلاميذ والطلاب في هذه المؤسسات المختلفة.
- 5- كما التقت المقررة الخاصة بممثلي الأمم المتحدة والبنك الدولي، فضلاً عن مجموعة العمل للتربية على المواطنة، وهي منبر جماعي ومتعدد التخصصات يجمع بين ممثلين عن الحكومة وعن الأمم المتحدة والمجتمع المدني.
- 6- وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لحكومة تونس على دعوتها إياها وعلى روح الصراحة التي تحلى بها جميع الممثلين الذين تحدثت إليهم. كما تعرب عن امتنانها للفريق العامل في مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأكمله لما قدمه من دعم قيم لوجيستياً وإدارياً، ولجميع من عرض خبراته وشواغله واقتراحاته بشأن الحق في التعليم في البلد.

## ثانياً - لمحة عامة

- 7- في عام 2007، صنف المنتدى الاقتصادي العالمي تونس في رتبة البلد الرائد في أفريقيا من حيث القدرة التنافسية الاقتصادية. ومع ذلك، كان هناك واقع مختلف يتمثل في أن معدل البطالة بين التونسيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً في العام نفسه كان يبلغ 28 في المائة، وقد ارتفع إلى 36 في المائة في عام 2019<sup>(1)</sup>.

(1) Banque mondiale, « Chômage, total des jeunes (% de la population active âgée de 15 à 24 ans) (estimation modélisée OIT) - Tunisie » [https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SI.UEM.1524.ZS?end=2019&locations=TN&name\\_desc=false&start=1991](https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SI.UEM.1524.ZS?end=2019&locations=TN&name_desc=false&start=1991). متاح على هذا الرابط: <https://donnees.banquemondiale.org/>

- 8- وفي عام 2011، أدت الثورة التونسية المعروفة أيضاً باسم (الربيع العربي) إلى الرغبة في تغيير الحكم. فأُسفرت عن الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، وأعقبتها انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية. وانتخب البلد برلمانه في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2014 ورئيسه في 21 كانون الأول/ديسمبر 2014.
- 9- وأعقبت عرض ميزانية عام 2014 انتفاضة على بعض قيود الميزانية التي نُفذت مراعاةً لشروط اقتراض من صندوق النقد الدولي.
- 10- وقد أُحرز تقدم كبير في تونس في استكمال الانتقال السياسي إلى نظام حكم منفتح وديمقراطي، جعل من البلد مثلاً فريداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غير أن التحول الاقتصادي لم يحدث. وقد انضافت الإكراهات الداخلية، بما فيها تفتت نظام الأحزاب السياسية وما يرتبط به من صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات الاقتصادية الأساسية، إلى الإكراهات الخارجية، ولا سيما الصراع في ليبيا واستمرار خطر الإرهاب، فأبطأت الانتعاش الاقتصادي وأثارت استياء اجتماعياً متزايداً من قلة فرص العمل<sup>(2)</sup>.
- 11- وقد أدى توقيع الأطراف الفاعلة على ميثاق قرطاج في عام 2016 إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار السياسي وأتاح إحراز تقدم تدريجي في تنفيذ دستور عام 2014<sup>(3)</sup>. وقد أُحرز تقدم في الإصلاحات التشريعية والإدارية والمؤسسية. ومع ذلك، لم تُحل كل المشاكل حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل 15,3 في المائة في بداية عام 2019، بل إنها بلغت 28,1 في المائة في صفوف خريجي التعليم العالي.

## ثالثاً- الإطار القانوني للحق في التعليم

### ألف- التزامات تونس الدولية

- 12- تنص المادة 20 من الدستور على أن المعاهدات الدولية التي يقرها مجلس نواب الشعب ويصدق عليها تعلو على التشريعات الوطنية، باستثناء الدستور. وبذلك يكون بإمكان السلطة القضائية تطبيق هذه المعاهدات مباشرة. وقد صدقت تونس على معظم المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وسحبت تحفظاتها على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي عام 2011، وجهت تونس دعوة مفتوحة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، واستضافت منذ ذلك الحين 15 زيارة أجراها مقرررون خاصون وأفرقة عاملة، من جملتها عشر زيارات في السنوات الأربع الماضية. فزار سلفُ المقررة الخاصة تونس في عام 2012 لتقييم حالة الحق في التعليم.
- 13- وفي عام 2015، أنشئت اللجنة الوطنية لتنسيق التقارير وإعدادها وتقديمها ومتابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان بغرض حل مسألة التأخير في تقديم التقارير إلى آليات الأمم المتحدة وتنسيق إعدادها واتباع أفضل الممارسات في هذا الصدد. وهي لجنة دائمة ملحقة بالرئيس، تتألف من ممثلين عن جميع الوزارات ويرأسها وزير حقوق الإنسان.

(2) البنك الدولي، "البنك الدولي في تونس - عرض عام"، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019. متاح على هذا الرابط:

[www.banquemondiale.org/fr/country/tunisia/overview](http://www.banquemondiale.org/fr/country/tunisia/overview)

(3) الاتفاق الذي وقعته الأطراف الفاعلة (الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية) في 13 تموز/يوليه 2016 بهدف تحديد توجهات حكومة الوحدة الوطنية وأولوياتها.

## باء- الحق في التعليم والنظام القانوني الوطني

14- لقد جعلت تونس من التعليم أولويةً منذ استقلالها حيث أنشأت، في ظل حكم الرئيس الحبيب بورقيبة، شبكة من الهياكل الأساسية التعليمية على نطاق واسع حتى تكون مثلاً تحتذي به البلدان الأفريقية والعربية الأخرى، وتزودت بالإمكانات لتخطيط إصلاحات دورية. وبالإضافة إلى محاولات إصلاح سياسة التعليم في السنوات 1958 و 1991 و 2002 و 2004 و 2014 و 2015، جعل دستور عام 2014 من التعليم أولوية في تونس بتكريسه الحق في التعليم. وتنص المادة 39 على التعليم الإلزامي حتى سن السادسة عشرة كما تنص على حق كل مواطن ومواطنة في التعليم المجاني والجيد في جميع مستوياته.

15- وتقدم مادتان أخريان من الدستور تفاصيل أدق عن مجال التعليم. فتلزم المادة 8 الدولة بضمان تهيئة الظروف المؤدية إلى تنمية قدرات الشباب، بينما تنص المادة 16 على حياد المؤسسات التعليمية في مواجهة أي محاولة للاستغلال الحزبي. وفي الأخير، تكرر المادة 47 حقوق الطفل، فضلاً عن التزام الدولة بحماية الطفل دون تمييز، بما يحقق احترام مصالحه الفضلى.

16- وتتناول مسألة التعليم أيضاً عدة قوانين ولوائح تنظيمية، من بينها:

(أ) قانون التوجيه عدد 2002-80 المؤرخ 23 تموز/يوليه 2002، المتعلق بالتربية والتعليم المدرسي، الذي ينص على أن التعليم أولوية وطنية مطلقة وأن التعليم إلزامي من عمر ست سنوات إلى 16 سنة. وينص هذا القانون أيضاً على أن تكفل المدرسة، كجزء من وظيفتها التربوية، تنشئة الشباب على قيم المواطنة، وإعدادهم للمشاركة في توطيد مجتمع التضامن القائم على العدل والإنصاف والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

(ب) القانون عدد 2008-10 المؤرخ 11 شباط/فبراير 2008 والمتعلق بالتكوين المهني، الذي يحدد أهداف التكوين المهني، من قبيل التطابق بين احتياجات الاقتصاد والتأهيل الذي تقدمه مختلف أنواع التكوين إضافة إلى إنماء ثقافة تنظيم المشاريع لدى الشباب. وينظم هذا القانون التكوين المهني في نوعين رئيسيين هما: التكوين الأولي والتكوين المستمر. وينقسم التكوين الأولي إلى ثلاثة أسلاك متميزة: شهادة الكفاءة المهنية وشهادة المؤهل التقني المهني وشهادة المؤهل التقني السامي. كما أنه ينشئ إطاراً للتعاون والشراكة بين المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التعليم التقني والمهني بغية ضمان التطابق بين المهارات المكتسبة وبين الاحتياجات الحقيقية للشركات.

(ج) يضمن القانون عدد 2008-19 المؤرخ 25 شباط/فبراير 2008 بشأن التعليم العالي، الذي يحدد مهام التعليم العالي والبحث العلمي وأهم الأهداف المتوخاة منهما، استقلالية الجامعات وموضوعية المعرفة، ويكفل مجانية التعليم العالي العمومي، وينشئ نظام الإجازة - الماجستير - الدكتوراه، ويضع آليات تكفل التقييم وضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي والبحث التابعة لنظام التعليم التونسي.

(د) القانون عدد 2017-13 المؤرخ 13 آذار/مارس 2017، المتعلق بتدابير محددة لتكريس الالتزام بالحصول على التكوين المهني الأولي، الذي يحدد هذا الالتزام في إتاحة الحصول على التكوين حتى سن 18 سنة لكل شخص لم يدخل الحياة المهنية، ما لم يواصل تعليمه في التعليم الأساسي أو الثانوي. ويشدد هذا القانون على التكوين المهني فيتيح من ثم لأي شاب الحصول في نهاية دراسته على شهادة على الأقل.

(هـ) المرسوم عدد 2005-2936 المؤرخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 المتعلق بالرعاية النهارية المدرسية، الذي ينص على شروط فتحها وإدارتها وتشغيلها وفقاً لدفتر تحملات، ويحدد مهامها المتمثلة في حماية الطفل وتأطيره والمحافظة على أمنه وسلامته.

(و) هناك قوانين ومراسيم أخرى تنظم مختلف جوانب التعليم المحددة في تونس أو تتناول تعليم فئات معينة، من جملتها: '1' القانون عدد 2010-42 المؤرخ 26 تموز/يوليه 2010، المعدل للقانون عدد 2008-60 المؤرخ 4 آب/أغسطس 2008، المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث والتجديد؛ '2' القانون التوجيهي عدد 2005-83 المؤرخ 15 آب/أغسطس 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم؛ '3' القانون الأساسي عدد 2018-50 المؤرخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018 بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ولا سيما داخل المنظمات والمؤسسات العامة والخاصة.

17- ومنذ عام 2011، أدى النقاش الذي دار في المجتمع إلى استحداث أدوات تغيير كبير. وأنشئت خمس هيئات دستورية مستقلة، وأنشئ العديد من منظمات المجتمع المدني (كان عددها 112 في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2019)، فضلاً عن قنوات إذاعية وتلفزيونية خاصة<sup>(4)</sup>. وفي الختام، أنشئ 216 حزباً سياسياً.

18- وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة التونسية، في إطار خطة التنمية للفترة 2016-2020، خطة استراتيجية لإصلاح نظام التعليم الوطني. وتشمل الأهداف العديدة المسطرة في الخطة إعادة تنظيم الامتحان الوطني الإلزامي لجميع الطلاب في نهاية السنة التاسعة من التعليم الأساسي، وإنشاء مرجع وطني لمركز مؤسسات التعليم، أو حتى تمكين التكوين الذي يتلقاه المدرسون قبل أن يتسلموا وظائفهم.

19- وأعقب خطة التنمية للفترة 2016-2020 صدور كتاب أبيض عن إصلاح التعليم. وهذه الوثيقة المؤلفة من 168 صفحة باللغة العربية، التي نشرتها وزارة التربية والتعليم في أيار/مايو 2016، هي ثمرة مشاورات عديدة مع ذوي المصلحة جميعهم على كل من المستوى المركزي والإقليمي واللامركزي، وحتى على مستوى المدارس والمعلمين، الذين كاد معدل مشاركتهم أن يبلغ 100 في المائة. ونتيجة نشر هذا الكتاب الأبيض أنشئت 15 لجنة معنية بمختلف المواضيع المتصلة بالإصلاح، فضلاً عن 26 لجنة إقليمية لمناقشة الإصلاحات على الصعيد الإقليمي. وتلاحظ المقررة الخاصة افتتاح الحكومة على المجتمع المدني الذي اضطلع بدور رئيسي في هذه العملية. ومما يؤسف له توجيه انتقادات وقت تنفيذ الكتاب الأبيض الذي لن يكون وفق عملية تشاركية. وتشدد المقررة الخاصة على أهمية أن تكون المشاركة في تنفيذ إصلاح قطاع التعليم وفي أي تنقيح للورقة البيضاء شاملةً بقدر ما كانت عملية التشاور شاملة.

## رابعاً- نظام التعليم في تونس

### ألف- مقدمة

20- كانت تونس، في العقود التي تلت نيلها الاستقلال، واحدة من بلدان المنطقة التي قامت بالاستثمار الأكبر في التعليم. وقد أتاح ذلك لها إدخال تغييرات قانونية هامة، مثل التعليم الأساسي الإلزامي، الذي كان من نتائجه زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس ومحو الأمية. وحسب معهد اليونسكو للإحصاء، بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في تونس 96,21 في المائة في عام 2014 بالنسبة لمن تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة - 96,61 في المائة بالنسبة للرجال و95,8 في المائة بالنسبة للنساء<sup>(5)</sup>. ومع ذلك، وفي مواجهة تدهور معايير الجودة وارتفاع معدلات البطالة في صفوف الخريجين الشباب، تسعى السلطات حالياً إلى إصلاح نظام التعليم والتكوين المهني بسلسلة من التدابير والإصلاحات المستقبلية التي من شأنها أن تغير بشكل كبير نظام التعليم في تونس في السنوات المقبلة.

(4) مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق المعني بالجمعيات. الإحصاءات الخاصة بالجمعيات المحدثة بمرور الوقت، متاحة على هذا الرابط: [www.ifeda.org.tn/stats/francais.pdf](http://www.ifeda.org.tn/stats/francais.pdf).

(5) <http://uis.unesco.org/fr/country/tn>.

21- ويتألف نظام التعليم الأساسي من تسع سنوات من التعليم المدرسي مقسمة إلى مرحلتين: التعليم الابتدائي الذي يستغرق ست سنوات، والتعليم الإعدادي، المسمى أيضاً المرحلة الإعدادية، الذي يستغرق ثلاث سنوات إضافية. وفي نهاية دورة السنوات التسع هذه، يجب على الطلاب اجتياز امتحان وطني للحصول على شهادة. ثم ينتقل الناجحون إلى مرحلة التعليم الثانوي الذي يستغرق أربع سنوات، يخصص النصف الأول منها لدورة عامة والنصف الثاني منها للتخصص في مجال من المجالات المدرسية أو المهنية. وفي نهاية التعليم الثانوي، يجب على الطلاب اجتياز امتحان البكالوريا الوطني قبل الدخول إلى الجامعات العمومية. أما الذين يخفقون في الامتحان فيحصلون على شهادة إنهاء التعليم التي يمكنهم الاستناد إليها لدخول مؤسسات التعليم العالي أو التكوين المهني الخاصة.

22- وشهد نظام التعليم العالي في تونس نمواً كبيراً منذ بداياته. فيوجد في تونس 203 مؤسسات عمومية للتعليم العالي، من بينها 25 معهداً عالياً للدراسات التكنولوجية<sup>(6)</sup>. ويوجد في البلد أيضاً 70 مؤسسة خاصة للتعليم العالي وستة معاهد عليا لتكوين المعلمين. وبحلول عام 2015، اتسع نطاق نظام التعليم العالي لاستيعاب أكثر من 500 000 طالب، مقارنةً بعددهم الذي كان يبلغ 17 000 طالب في عام 1975. ويخضع التعليم العالي لوصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهو منذ عام 2006، انعكاس للنموذج الفرنسي والأوروبي المؤلف من البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، والمسمى أيضاً بكالوريوس - ماجستير - دكتوراه. وبالإضافة إلى ذلك، تشرف وزارة التكوين المهني والتشغيل على التكوين المهني بواسطة الوكالة التونسية للتكوين المهني التي تدير 136 مركزاً من مراكز التكوين المهني، تقدم تخصصات في 244 مجالاً. وحسب وزارة التكوين المهني والتشغيل، بلغ عدد المسجلين في التكوين في القطاع العام ما مجموعه 75 961 متدرباً (50 746 صبياً و 25 215 فتاة) في عام 2016.

23- وبسبب تأميم التعليم بعد الاستقلال، لا تزال المؤسسات العمومية تستوعب الغالبية العظمى من الطلاب التونسيين. ومع ذلك، نما التعليم الخاص نمواً كبيراً على مدى العقدين الماضيين. فعلى مستوى التعليم العالي، شهد نظام التعليم الخاص تطوراً كبيراً منذ عام 2000، حيث اعتمد قانون التعليم العالي الخاص عدد 2000-73 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2000، الذي تعترف فيه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالشهادات التي تصدر عن مؤسسات التعليم العالي الخاصة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه، وفقاً للمادة 18 من هذا القانون، لا يكون الاعتراف بالشهادة تلقائياً: فالطالب ملزم بالحصول على معادلة الدبلوم التي تخضع لمعايير وطرائق محددة مرسوم بناءً على اقتراح الوزارة (المادة 21).

24- وفي أعقاب ثورة 2011، بدأت السلطات التونسية إجراء سلسلة من الإصلاحات كجزء من خطة استراتيجية تخص قطاع التعليم. وتهدف هذه الخطة الخمسية للفترة 2016-2020 إلى رفع مستوى معايير الجودة عن طريق تحسين تكوين المعلمين والمناهج الدراسية والهياكل الأساسية، فضلاً عن وضع إطار معزز للشراكات مع القطاع الخاص. وتم تغيير التقويم المدرسي، مرة أولى في آب/أغسطس 2016، مع إعادة ترتيب الجدول الزمني الدراسي للانتقال من ربع السنة إلى نصف السنة، بهدف زيادة عدد أيام الدراسة من 130 إلى 193. وبعد الكثير من الانتقادات، تقرر في تموز/يوليه 2018 العودة إلى العمل بنظام الثلاثة أرباع.

25- ومن المتوقع أن تمكن مجموعة الإصلاحات من التغلب على التحديات الأكثر إلحاحاً التي تعترض البلد حالياً في المستويين الابتدائي والثانوي، ولا سيما ارتفاع معدل الانقطاع عن الدراسة والافتقار إلى الهياكل الأساسية وانخفاض النوعية. والواقع أن الإحصاءات الصادرة عن وزارة التعليم تشير إلى أن زهاء 100 000 طالب ينقطعون كل سنة عن دراستهم قبل الأوان. وبالإضافة إلى ذلك،

(6) تونس، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "المؤشرات". متاح على هذا الرابط:

[www.mes.tn/page.php?code\\_menu=60](http://www.mes.tn/page.php?code_menu=60)

كان أداء تونس ضعيفاً في البرنامج الدولي لتقييم مكتسبات الطلبة الذي تديره منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2015، حيث احتلت المرتبة 64 من بين 69 بلداً في العلوم والقراءة، والمرتبة 66 في الرياضيات.

26- وفيما يتعلق بالتعليم العالي، أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الحوار الوطني بشأن إصلاح التعليم في عام 2015، وهي مبادرة جمعت بين الوزارات والجامعات ونقابات المعلمين والطلاب المعنيين لمعالجة أربع قضايا رئيسية هي: الحوكمة، والحياة الجامعية، وتطوير المناهج الدراسية، والبحث العلمي. وأعقب الحوار الوطني الإعلان عن خطة عشرية لتطوير التعليم العالي، تُعرف باسم الخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025.

27- وتتمحور هذه الخطة حول خمسة أهداف رئيسية هي: (أ) تحسين جودة التعليم الجامعي وبالتالي أهلية الخريجين للتوظيف؛ (ب) تشجيع البحث والابتكار؛ (ج) تعزيز الحكم الرشيد وتحقيق الإدارة المثلى للموارد؛ (د) تنقيح خريطة الجامعة بغية ضمان تحسين الترسّخ والتوازن الإقليميين؛ (هـ) النهوض بالتكوين التربوي للمعلمين.

28- وكجزء من استراتيجية الإصلاح العشرية، تسعى الحكومة إلى زيادة الفائدة المتوخاة من البرامج، وإلى تحسين الإطار التنظيمي للقطاع الخاص وزيادة استقلالية الجامعات. ودعماً للإصلاحات الرامية إلى تحسين نظام التعليم والتكوين المهني في تونس، تعهّد البنك الدولي بتقديم مساعدة مالية للبلد قدرها 70 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروع التعليم العالي من أجل التوظيف في شباط/فبراير 2016. ويهدف هذا المشروع، الذي سيستمر إلى غاية نهاية عام 2021، إلى تيسير تطوير فترات التدريب الداخلي (التربص) تحت رعاية أرباب العمل والتوجيه الوظيفي، بهدف خفض معدل بطالة الشباب. ويهدف جزء آخر من المشروع إلى تحديث إدارة التعليم العالي على أساس مبدأ استقلالية المؤسسات وتركيزها على النتائج.

29- وتمثل أولوية تونس في سد الفجوة المتعاضمة بين النتائج التعليمية واحتياجات سوق العمل. ومعدل البطالة في صفوف الشباب حملة شواهد التعليم العالي مرتفعٌ بشكل خاص، حيث بلغ 28,2 في المائة - 16,5 في المائة بالنسبة للرجال و38,3 في المائة بالنسبة للنساء - في أوائل عام 2019، حسب المعهد الوطني للإحصاء.

## باء - تمويل التعليم

30- لقد بذلت تونس جهوداً كبيرة، حيث زادت تدريجياً ميزانية وزارة التعليم وحاولت زيادة الاستثمار في التعليم العالي، كما يتضح من اتفاق القرض المبرم في 3 آذار/مارس 2016 بين تونس والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بغرض تمويل مشروع التعليم العالي من أجل التوظيف. ومع ذلك، يبدو أن هذا المشروع يؤدي إلى سوء توزيع الموارد فيما بين المؤسسات، مما يضر بالمناطق الأقل نمواً.

31- والواقع أنه رغم أن الميزانية المخصصة للتعليم الوطني هي الأعلى، إذ تمثل ما يقرب من 14 في المائة من الميزانية الإجمالية، تبين أن نسبة 93 في المائة من هذه الميزانية مخصصة لتكاليف التشغيل، أي المرتبات على وجه الخصوص، فلا يتبقى سوى النزر اليسير من الميزانية كي يُخصَّص للاستثمار. وتعاني المؤسسات العامة على جميع المستويات من نقص حقيقي في الموارد البشرية، وهي بحاجة أيضاً إلى عصنة هياكلها الأساسية المتداعية وتجهيزاتها بشكل كبير. وظروف العمل والإقامة الحالية غير مناسبة في بعض الحالات، كما هي الحال في المدارس الابتدائية في الأرياف، التي كثيراً ما تكون فيها قاعات الطعام قديمة للغاية والمراحيض غير صالحة للاستعمال، أو في المؤسسات التقنية والمهنية بمرافقها التي عفا عليها الزمن علماً أن تعلّم الشباب يعتمد على التمرين التطبيقي.

32- وعليه، لا تزال أهم التحديات التمويلية تتمثل في التوزيع الأفضل للميزانية، بين تشغيل واستثمار، إضافة إلى تكييف الميزانية وفقاً للحالات والاحتياجات المحددة لمختلف المؤسسات، وليس على أساس معدل عدد الدنانير لكل تلميذ.

## جيم- جودة التعليم

33- تتوقف جودة التعليم على التمويل أيضاً. والواقع أن الهياكل الأساسية التعليمية المتداعية والافتقار إلى الموارد يشكّلان العقبتين الأوليين أمام تحسين ظروف التعليم، ومن ثم أمام تحسين جودة التعليم ذاتها. ونقص الموارد لا يمس الموارد المالية والمادية فحسب، وإنما يشمل أيضاً عدم كفاية عدد المدرسين المعيّنين في مناطق بعينها، الذين تبقى مؤسساتهم أحياناً بلا مدرسين لمواد أساسية مثل الفرنسية والإنكليزية والعلوم لمدة تصل إلى ستة أشهر.

34- ويشكل نقص التكوين عقبة حقيقية أمام تحقيق جودة التعليم في مجال التعليم المدرسي. أما التكوينان المتاحان حالياً لمن أراد أن يصبح مدرساً فهما درجة الماجستير المهنية في علوم التربية، الذي يجب على الطلاب في نهايته اجتياز مباراة الكفاءة في التدريس في المدارس الثانوية، ودرجة البكالوريوس التطبيقية في التربية والتعليم. غير أن هذين التكوينين كثيراً ما يتسمان بعدم تطابقهما مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، مما يزيد من الافتقار إلى المعرفة بين الخريجين الشباب، الذين يجدون أنفسهم في نهاية المطاف غير ملائمين لأداء العمل الحقيقي كمعلمين. وتُطرح هذه المشكلة نفسها في جميع المستويات التعليمية، بما فيها التعليم العالي، رغم اجتياز المدرّسين مباراة وامتحاناً للحصول على منصب مدرس.

35- وتعرب المقررة الخاصة عن تميمها قرار الحكومة أن تجعل من تحسين مركز تكوين المدرسين أولوية باعتبار ذلك جزءاً من تحسين نظام التعليم.

## دال- البطالة بعد الدراسة الجامعية وإعلاء شأن التعليم المهني والتقني

36- الافتقار إلى تكوين المعلمين وعدم ملائمة التكوين المقدم للطلاب ظاهرتان مترابطتان. فهما ترتبطان بالحاجة إلى تحسين وتحديث نظام التقييم، للزيادة في كفاءة نظام التعليم وللحد من أوجه قصوره ونقصه.

37- وتعاني تونس من حدة البطالة خصوصاً في صفوف الخريجين الشباب، فقد بلغت نسبتها 28,2 في المائة في بداية عام 2019<sup>(7)</sup>. ويمكن تفسير ذلك برداء نوعية التعليم، وعلى الأخص بعدم التطابق بين ما هو متوفّر من أنواع التكوين وبين احتياجات سوق العمل، سواء في التعليم العالي أو في التعليم التقني والمهني. وفي الواقع، يبدو أن الطلاب كثيراً ما يحملون شهادات أدنى جودة، لا تزودهم بالمعارف الكافية فتحدّ بالتالي من إمكانيات اندماجهم اجتماعياً ومهنياً عند تخرجهم بعد التعليم العالي.

38- ومن الصعب على التكوين المهني بأشكاله تطوير الفهم النظري لدى العديد من الطلاب، وهو ما يشكل صعوبة كبرى تعيق استيعاب المعارف غير اليدوية وتنظير التقنيات. وتمثل أوجه الضعف هذه أيضاً عقبة أمام إمكانيات الاندماج اجتماعياً ومهنياً في نهاية التكوين. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود صلات حقيقية بين التكوين المهني وعالم العمل يزيد من تفاقم البطالة المتوطّنة في صفوف الخريجين الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه قطاع التكوين المهني نقصاً كبيراً في الأموال يحول دون تحسين المعدات أو استبدالها بما يكفل ظروف عمل جيدة في مراكز التكوين. ومع تطور عالم الصناعة بسرعة كبيرة، وتقدم آلات مراكز التكوين كل خمس سنوات، ليس في وسع مراكز التكوين التكيف مع احتياجات السوق الصناعية.

(7) بيانات من المعهد الوطني للإحصاء، متاحة على هذا الرابط: [www.ins.tn/fr/themes/emploi#sub-374](http://www.ins.tn/fr/themes/emploi#sub-374).

39- ومع ذلك، أُحرزَ بعض التقدم بفضل إقامة شراكات حقيقية بين معاهد التكوين المهني والشركات والحرفيين الذين يمكنهم توظيف الخريجين. فعلى سبيل المثال، يتمثل الهدف من برنامج "شيك تحسين الأهلية للتوظيف" في تقديم تكوين إضافي لطالبي العمل وتعزيز مساهمة الشركات الخاصة بواسطة التوظيف التمهيدي. وهناك أيضاً برنامج "شيك دعم الأهلية للتوظيف"، الذي يقدم الدعم للشركات ذات القيمة المضافة العالية مقابل توظيف ما لا يقل عن 70 في المائة من خريجي التعليم العالي الشباب الذين يكونون قد أكملوا فترة توظيف تمهيدي لديها بشكل نهائي. وكجزء من سياسة توظيف قطاعية جديدة تستهدف القطاع الخاص، سيتسع نطاق هذه البرامج ليشمل القطاعات المهنية الأخرى. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود، لا سيما وأن التكوين المهني يعاني، على الصعيد الاجتماعي، من عدم تحديد مركزه القانوني ومن عدم الاعتراف به ومن قلة هيئته، لأن الرأي العام لا يزال ينظر إليه باعتباره مسلكاً لمن لم ينجح في الحياة، إضافة إلى أن السياسة يعتبرونه مكلفاً.

## هاء - هجرة الأدمغة

40- تتعرض تونس لهجرة أدمغة لا تنفك تزايد. ومن الناحية الهيكلية، لا يفتأ البلد يفقد الموارد والكفاءات البشرية.

41- ومن جميع حالات المغادرة إلى خارج البلد المسجلة في عام 2018، يشكل الشباب نسبة 48 في المائة من تلك الحالات، ولا يعود إلى تونس سوى 5 في المائة فقط من الطلاب الذين يستفيدون من منح للدراسة في الخارج، بعد إتمام دراستهم. وفي هذا تحد كبير، حيث إن كلفة الطلاب الذين يواصلون دراستهم الجامعية خارج البلد أعلى بكثير من كلفة أولئك الذين يدرسون في تونس. ومن السهل تفسير رفض العودة إلى البلد بالظروف الاجتماعية والمهنية الحساسة في كثير من الأحيان، وبالأفاق المهنية الضيقة التي تؤثر بدورها سلباً على نوعية الحياة الشخصية.

## واو - الخصوصية

42- بسبب الإضرابات والأزمات الاجتماعية المتعددة في تونس، تدهورت جودة التعليم في المؤسسات العامة. ونتيجة لذلك، أصبحت خصوصية التعليم ظاهرة للعيان أكثر فأكثر. فعلى سبيل المثال، وحسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، شهد نظام التعليم العالي الخاص نمواً حيث بلغ عدد مؤسساته 72 مؤسسة في فترة السنتين 2017-2018، أي أنه يشكل 26,2 في المائة من جميع مؤسسات قطاع التعليم العالي، التي تخدم زهاء 31 177 طالباً، أو نحو 11,5 في المائة من الطلاب. وفي عام 2017، بلغ عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي الخاصة 8 522 خريجاً، بعد أن كان 3 259 خريجاً في السنة الأكاديمية 2011-2012. وارتفعت نسبة خريجي التعليم العالي الخاص من جميع خريجي التعليم العالي خلال الفترة نفسها من 4,52 في المائة إلى 13,15 في المائة.

43- وتنتشر هذه الظاهرة أكثر ما تنتشر في مستوى التعليم قبل المدرسي، حيث ارتفعت نسبة المدارس الخاصة في مرحلة ما قبل 90 في المائة. وتنشأ عن هذا مخاطر متعددة: فالعديد من مؤسسات الطفولة المبكرة لا تفي بما وضعته الحكومة من معايير محددة ودفتر تحملات؛ والمربيات في مرحلة ما قبل المدرسة لم يُدرّبن على المعايير المعمول بها. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تكون هذه المؤسسات باهظة الثمن، فيُستبعد منها أطفال الأسر المحرومة. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن مفتشي التعليم ما قبل المدرسي لا يستطيعون الوصول إلا إلى المؤسسات القانونية ولا سيطرة لهم على المؤسسات المنشأة دون ترخيص رسمي.

44- غير أن المقررة الخاصة أعربت عن سرورها لما بلغها أن الحكومة قد شرعت في تطبيق سياسة أكثر صرامة على رياض الأطفال الخاصة، فأغلقت المدارس التي لا تفي بالمعايير ولا تلتزم بدفتر التحملات الوطني. وقد طُرح على مجلس نواب الشعب مشروع قانون لإعادة تنظيم قطاع التعليم قبل المدرسي ورياض الأطفال، الذي يخضع لوصاية وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفل، بقصد النهوض بهذه الهياكل التعليمية. والغاية من مشروع القانون هذا تحديد شروط فتح دور الحضانة ورياض الأطفال وفقاً لدفتر التحملات، وينص على عقوبات في حال عدم الامتثال للوائح التنظيمية.

45- ورغم ذلك، لا تزال لدى تونس ثقافة المدرسة العمومية. وقد تراجع بالفعل حضور القطاع الخاص في التعليم قبل المدرسي، من 90 في المائة إلى 70 في المائة منذ تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للتعليم قبل المدرسي. وعلاوة على ذلك، لم يشكك أي نظام سياسي في مجانية الجامعة.

## خامساً- عناصر الحق في التعليم الأساسية الأربعة

46- لكي يكون الحق في التعليم فعالاً، لا بد من وضع برامج مناسبة ومتاحة ومقبولة ومتكيفة (الميمات الأربع). فمن حيث المناسبة، يجب أن يكون التعليم مجانياً، وأن تموله الحكومة، وأن يُزوّد بهياكل أساسية مناسبة ومدرسين مدربين، قادرين على دعم ما يقدم من تعليم. ومن حيث الإتاحة، يجب أن يكون نظام التعليم متاحاً للجميع دون تمييز جغرافي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، ويجب اتخاذ إجراءات إيجابية لكي يُشمل بخدمات التعليم أكثر السكان تهميشاً. ومن حيث المقبولية، يجب أن يكون محتوى التعليم مفيداً وغير تمييزي وملائماً ثقافياً وذا نوعية جيدة؛ وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون البيئة المدرسية صحية وآمنة، وأن يكون المدرسون من محترفي التدريس. أما من حيث التكيف، فيجب أن يتطور التعليم على نحو يستجيب لاحتياجات المجتمع المتغيرة وأن يساهم في معالجة أوجه عدم المساواة، ولا سيما منها التمييز بين الجنسين؛ كما يجب أن تكون لديه القدرة على التكيف محلياً لكي يستجيب لسياقات محددة.

## ألف- المناسبة

47- في عام 2017، أنفقت تونس 6,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم، أي ما يعادل 22 في المائة من ميزانيتها. وكانت الحصة الممنوحة لوزارة التعليم في عام 2018 تناهز 14 في المائة من إجمالي ميزانية الدولة. ومع ذلك، وكما سلف الذكر، كان أكثر من 90 في المائة من المبلغ المخصص مرصوداً لتكاليف التنظيم الإداري، بما فيها المرتبات، أي أنه حُصص لتطوير قطاع التعليم أقل من 10 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تبين أن المدارس متداعية وتفتقر إلى المعدات، وأن برامج التكوين المستمر للمدرّسين لا تزال غير كافية.

48- وبتزايد الضغط على الأسر والمجتمعات المحلية للمساهمة في تمويل التعليم، وذلك مثلاً عن طريق شراء اللوازم المدرسية ودفع المال مقابل الدروس الخاصة قصد تعويض رداءة المكتسبات المدرسية في التعليم العمومي. وهذا يرهق بشدة ميزانيات الأسر الفقيرة ويقوض فعالية حق أطفالها في التعليم.

49- ويكرس القانون الأساسي عدد 2018-29 المؤرخ 9 أيار/مايو 2018 والمتعلق بقانون الحكم المحلي، اللامركزية في نظام التعليم، حتى من الناحية المالية. ويتلخص الغرض من هذه اللامركزية في جعل البلديات تشارك في أداء دور وزارة التعليم توجيهاً لزيادة كفاءة التنظيم الإداري والمالي وتحسين جودة التعليم في نهاية المطاف. وعلى الصعيد العملي، تتطلب عملية اللامركزية المنصوص عليها في هذا القانون الجديد إصدار نصوص تنفيذية وإجراء إصلاحات للتنظيم الإداري والمالي لمختلف القطاعات، ومن جملتها التعليم. وعليه، لا يزال تطبيق هذا القانون عملاً جارياً.

## 1- التعليم ما قبل المدرسي

- 50- لاحظت المقررة الخاصة إحراز تقدم في قطاع الطفولة المبكرة. فقد وضعت الحكومة برنامجاً بعنوان "روضتنا في حومتنا" لإنشاء رياض أطفال في المناطق التي تفتقر إليها. وزاد عدد الأطفال المستفيدين من الرعاية الحكومية من 2 600 إلى 10 000 طفل في عام 2018.
- 51- وتنكب الحكومة على تجريب دليل لإجراءات تشغيل مؤسسات التعليم ما قبل المدرسي ومراقبة الجودة، فيما يتعلق بمسائل التنظيم الإداري والتغذية والسلامة والنظافة الصحية وصحة الطفل، فضلاً عن تنظيم دورات للتكوين المستمر، والمواكبة وفترات التدريب، في جملة أمور أخرى. وقد عُثِم الدليل في عام 2019 على جميع رياض الأطفال بغية ضمان مواءمة العمل والخدمات المعروضة.
- 52- ووجهت الحكومة عناية المقررة الخاصة أيضاً إلى تنفيذ تدابير لمراقبة رياض الأطفال الخاصة، مع إنشاء وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفل دفترة تحملات، وتعيينها 165 مفتشاً، ونشرها القواعد السارية على رياض الأطفال، حتى يبلغ بها الآباء والأمهات.
- 53- وفي الأخير، ذكرت وزيرة شؤون المرأة والأسرة والطفل أنها شرعت في عملية مناقشة مشروع قانون رياض الأطفال، الذي قُدم إلى مجلس نواب الشعب في 27 تموز/يوليه 2016.

## 2- التعليم الثانوي والمدارس الثانوية

- 54- هناك تغطية كبيرة للإقليم الوطني برمته بالإعداديات والثانويات، في الأرياف والحواضر على السواء. وقد مكّن وجود مدارس داخلية غالبية الفتيات إلى حد كبير من الاستمرار في هذه المرافق التعليمية. ومع ذلك، يعتقد العديد من الجهات الفاعلة التي أجريت معها مقابلات أن معدل التسرب من المدرسة كبير جداً في صفوف المراهقين، بأكثر من 100 000 حالة كل عام. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل الهياكل الأساسية المتداعية والافتقار إلى المعدات الأساسية، ولا سيما في الكليات التقنية، عقبات بالنسبة لكثير من هذه الفضاءات التعليمية.
- 55- ولاحظت المقررة الخاصة أن الدرجات التي تُمنحها الطلاب تُعطي أكثر فأكثر أهمية أكبر من تلك التي يحظى بها اكتساب المعارف والكفاءة والقدرات. وعواقب ذلك كثيرة وهي السباق المحموم نحو المدارس النموذجية وإرهاق الأسر والطلاب باستمرار، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الانسحاب بل وحتى إلى الانتحار.
- 56- وظاهرة تزايد الدروس الخاصة هي نتيجة تدني جودة التعليم وتركيز الآباء والأمهات والمجتمع على الدرجات. وقد أصبحت الدروس الخاصة القاعدة المعمول بها في معظم المدارس، لدرجة أن تحقيق النجاح يصبح صعباً بدونها.
- 57- ومن بين أسباب التسرب من المدارس نقص وسائل النقل، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى المدارس بالنسبة للفتيات اللائي يعشن في الأرياف بوجه خاص بسبب المخاطر التي قد يتعرضن لها على الطريق والتي لا ترغب أسرهن في تعريضهن لها، أو بسبب الخوف من الفشل الدراسي بسبب تغيير اللغة التي تدرّس بها بعض المواد عند الانتقال من المستوى الابتدائي إلى الثانوي.

## 3- التعليم العالي وأنواع التكوين المهني

- 58- في المناقشات التي جرت مع المقررة الخاصة، أقرت الحكومة بأن الروابط بين النظام المدرسي وعالم العمل نادرة لدرجة أن هذا الأخير لا يتيح سوى فرص عمل قليلة جداً لمن يتخرجون من الجامعة. ونتيجة لذلك، وكجزء من تنفيذ مشروع إصلاح بدأ في عام 2017، قررت الحكومة إنشاء شبكة من

مراكز المسارات الوظيفية والإشهاد على المهارات، تعرف باسم "التأهات الأربع". وترتبط التأهات الأربع بالجامعات وتتيح للطلاب والخريجين الجدد الحصول على خدمة مجانية من المشورة، والتكوين التكميلي، والإشهاد، ومرافقة الاندماج المهني. وقد زاد عدد المراكز من ستة مراكز إلى نحو 150 مركزاً في عامين. وتجدر الإشارة إلى أنه بحلول نهاية عام 2019، كان لدى 75 في المائة من الجامعات مراكز التأهات الأربع.

59- وبالإضافة إلى ذلك، طورت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ابتكاراً في مجال منع حدوث النزاعات وإدارتها في الأوساط الأكاديمية، عن طريق المراكز وخلايا الوساطة. والهدف من ذلك هو إنشاء مركز وطني للوساطة وإنشاء مراكز وخلايا في كل جامعة بهدف استباق النزاعات وإفساح مجال للحوار والتماسك الاجتماعي والتفاعل بين مختلف الجهات الفاعلة. وبحلول نهاية عام 2019، كان هناك 14 مركزاً للوساطة الجامعية: 13 مركزاً في 13 جامعة في البلد ومركز وطني واحد على مستوى الإدارة المركزية للوزارة. وتشجع المقررة الخاصة هذه المبادرة المتمثلة في إتاحة فضاءات للتعبير والحوار القائم على المشاركة من أجل التعلم في سلام.

60- وتمارس الحكومة التمييز الإيجابي لصالح الطلاب الآتين من المناطق المحرومة عن طريق الاحتفاظ لهم بحصة محددة من المقاعد الدراسية. ونتيجة لذلك، ينافس الطلاب من هذه المناطق بعضهم البعض، ولا يتنافسون مع الطلاب من المناطق الأكثر ثراء. وتتيح لهم هذه السياسة الدخول إلى الجامعات المرموقة في البلد.

61- وأبلغ معظم الجهات الفاعلة عن تكرار تنظيم إضرابات على الصعيدين المركزي والمحلي. وسيكون من الصواب إفساح المجال للحوار بصراحة ومسؤولية مشتركة على نحو يعطي الأولوية لمصالح الطلاب والمجتمع التونسي.

62- وفي مجال التكوين المهني، تلاحظ المقررة الخاصة أن هدف الحكومة المتمثل في توزيع التعليم مناصفةً بين التكوين المهني والتعليم العادي في عام 2014 لم يتحقق.

63- فلا يزال يُنظر إلى التكوين المهني على أنه مكلف للغاية وأنه خيار الحل الأخير. بينما ترى فيه وزارة التكوين المهني والتشغيل وسيلة لتحقيق الرقي الاجتماعي. وقد أعرب جل رؤساء البلديات التونسية عن رغبتهم في إنشاء مركز للتكوين المهني في بلديتهم. ولاحظت المقررة الخاصة، أثناء زيارتها لمركز للتكوين المهني في الاتصالات السلكية واللاسلكية في تونس العاصمة، أن معدل توظيف المتعلمين المتخرجين من المركز يقارب 100 في المائة. وعليه، لا بد من توفير موارد كافية لأجل ضمان جودة المكتسبات وتعميم هذه الممارسات الجيدة.

## باء - إتاحة الوصول

64- مثلما أشار المقرر الخاص السابق في تقريره لعام 2012 (A/HRC/23/35/Add.1)، قامت تونس بخطوة هامة إلى الأمام فيما يتعلق بالحصول على التعليم. وقال جل ذوي المصلحة الذين قابلتهم المقررة الخاصة إن الحصول على التعليم الأساسي حقيقة واقعة، رغم بعض أوجه القصور. ومع ذلك، لاحظت المقررة الخاصة أنه، رغم التحسينات الأكيدة في ديمقراطية التعليم العمومي، لا تزال عقبات كثيرة تعترض نظام التعليم.

65- ولئن كان صحيحاً أن الحصول على التعليم لم يعد مرتبطاً بنوع الجنس، فإنه لا يزال مرتبطاً بمشكلة الفقر، وبالتالي بأوجه عدم المساواة الاجتماعية التي توسع فجوة لا سبيل إلى إنكارها بين التلاميذ من خلفيات اجتماعية مختلفة. ولم يعد حقيقياً دورُ الرافعة الاجتماعية الذي أسند إلى نظام التعليم قبل بضع سنوات، وحتى لو أن الإطار القانوني لا يزال يجذب التعليم المجاني، فإن التكاليف غير المباشرة التي تتحملها الأسر باهظة. والواقع أن عدم المساواة في الفرص بين الطلاب من الخلفيات المحرومة والطلاب من الخلفيات الراقية كبير، وكثيراً ما تملي حالة الفقر التي تعيشها الأسرة المنهاج الدراسي للطلاب.

## 1- الأوساط المحرومة والأسر الفقيرة

66- لاحظت المقررة الخاصة، في مناقشتها مع مختلف المحاورين من المجتمع المدني ومديري المدارس، عدم المساواة بين البيئات المحظوظة (الحواضر) والبيئات المحرومة (الأرياف). ففي الأرياف، لا يزال بعض التلاميذ يضطر إلى قطع ما بين سبعة وثمانية كيلومترات للوصول إلى المدرسة، مما يؤثر سلباً على حصولهم على التعليم. ولكي تُعتبر المدارس متاحة بالمعنى المقصود في "الميمات" الأربع للحصول على التعليم، ينبغي أن تقع المدرسة على مسافة آمنة ومعقولة من المجتمع المحلي الذي تخدمه.

67- وفي مرحلة التعليم ما قبل المدرسي، يلاحظ أيضاً وجود أوجه عدم المساواة الاجتماعية بين الفئات المحظوظة والأخرى المحرومة. والواقع أن 40 في المائة فقط من الأطفال يحصلون على هذا التعليم وأغلبهم من أوساط محظوظة. ويبدو أن هذا التفاوت موجود أيضاً في التعليم الثانوي، حيث إن 0,44 في المائة فقط من طلاب المدارس الثانوية النموذجية يأتون من أوساط محرومة. وأوجه عدم المساواة في الحصول على التعليم تلفت النظر لأنه، عند النظر إلى خريطة البلد، يبدو أن الحصول على التعليم يرتبط بأوجه عدم المساواة بين المناطق، أي بين الساحل وداخل البلد. ويبلغ معدل الفقر في غرب البلد 32 في المائة مقابل 8 في المائة فقط في المناطق الساحلية. ففي المرحلة الابتدائية، قد يضطر بعض الأطفال الذين يعيشون في منطقة الكاف إلى السير أكثر من ساعة للوصول إلى المدرسة، حتى في الليل. أما بالنسبة للمرحلة الثانوية، فيبلغ معدل النجاح في البكالوريا 43 في المائة في منطقة صفاقس مقابل 11 في المائة فقط في منطقة القصرين التي يكون لدى طلابها فرصة 0,7 في المائة للدخول إلى كليات الطب، في حين يبلغ المعدل الوطني 1,7 في المائة.

68- ولاحظت المقررة الخاصة أيضاً أن هناك تمييزاً في الفصول التحضيرية للأطفال الذين تبلغ أعمارهم خمس سنوات. ففي تونس، قبل الدخول إلى ما يمكن أن يسمى "المدرسة الحقيقية"، تتاح للأطفال، منذ سن الخامسة، الفرصة لحضور الفصول التحضيرية. وإن كانت هذه الدورات، غير الإلزامية، متاحة للعموم، فإنها غير مجانية. وحُدد سعر المشاركة في 15 ديناراً تونسياً، ولكن هذا المبلغ الزهيد لا يزال باهظاً بالنسبة للأسر الفقيرة. ويسجل الأطفال الذين يلتحقون بالفصول التحضيرية معدل نجاح أعلى في وقت لاحق من مسيرتهم الدراسية.

69- وعلاوة على ذلك، وحسب المعلومات التي قدمها المجتمع المدني، كان هناك 23 500 طفل في الصفوف التحضيرية العمومية في عام 2015، بينما التحق 99 000 طفل بالسنة الأولى من التعليم الابتدائي في السنة التالية. ويمكن تفسير هذا الفارق إما بأن غالبية الأطفال المسجلين في السنة الأولى لم يحضروا الفصول التحضيرية، أو بأنهم ذهبوا إلى فصول تحضيرية في مدارس خاصة. ويلاحظ أن هناك 4 735 مدرسة ابتدائية، بينما لا يتعدى عدد الفصول التحضيرية 2 094 فصلاً. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن العرض من الفصول التحضيرية الخاصة يركز أكثر على إعداد الأطفال للالتحاق بالمدارس. وتتمثل نتيجة ذلك في أن السنة الأولى من التعليم الإلزامي تكون بثلاث سرعات: أطفالاً لم يحضروا الفصول التحضيرية، وأطفال حضروا فصولاً تحضيرية في مدارس عمومية، وأطفال حضروا فصولاً تحضيرية في مدارس خاصة. وقد يكون من الصعب على المعلمين إدارة هذه الحالة، من الناحية التربوية، حيث يتعين عليهم إيجاد أرضية مشتركة توافقية للأطفال الذين لم يحصلوا على نفس المكتسبات.

## 2- البنات

70- تلاحظ المقررة الخاصة أن نسبة التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية، مقارنة بنسبة البنين، قد ارتفعت من 45,8 في المائة في عام 1991 إلى 48,3 في المائة في فترة السنتين 2015-2016. وانخفض معدل تسرب الفتيات من المدارس الابتدائية من 41 في المائة في السنة الدراسية 1994-1995 إلى 0,88 في المائة في السنة الدراسية 2014-2015. وفي السنة الدراسية 2017-2018، كانت الطالبات يشكّلن نحو 62,8 في المائة من المسجلين في التعليم العالي.

71- وعلى الرغم من حالات التحسن هذه، أعرب المجتمع المدني عن قلقه لأن الفتيات لا يزلن يُحرَمْنَ من الحصول على التعليم. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تفضّل الأسر التي تضطر إلى الاختيار تعليم البنين على تعليم البنات. وبالإضافة إلى ذلك، أشار المجتمع المدني إلى أن النظافة الصحية البدائية التي توفرها الهياكل الأساسية تشكل أحد أسباب تسرب الفتيات من المدارس في المرحلة الثانوية. والواقع أن المقررة الخاصة لاحظت، أثناء زيارتها لإحدى الثانويات، أن مراحيض الفتيات في حالة سيئة وغير صحية ولا سبيل إلى إغلاق أبواب المراحيض حفاظاً على بعض الخصوصية.

## جيم- المقبولة

### 1- البنية التحتية المتداعية

72- لا تقتصر الهياكل الأساسية المتداعية على مراحيض الفتيات، خاصة في منطقة القيروان. ففي القيروان، زارت المقررة الخاصة مدارس ابتدائية لا تتوفر فيها مياه الشرب ولا مقاصف ولا لوازم مدرسية. وكانت مبانيها في حاجة ماسة إلى تجديد، لدرجة أن الإدارة قررت إغلاق بعض قاعات الدرس خوفاً على سلامة التلاميذ. وفي إحدى ثانويات القيروان التي جرت زيارتها، كانت ثلاثة من قاعات الدرس على وشك الانهيار، وكان من الضروري إصلاح قاعة الرياضة، وإعادة بناء مرحاض الأولاد. وفي مدرسة ثانوية أخرى، كانت أجهزة المطبخ التي افتُتحت قبل بضع سنوات لا تزال في عبواتها الأصلية لعدم وجود ميزانية لدفع تكاليف تركيبها بشكل سليم.

### 2- الكتب المدرسية

73- تثنى المقررة الخاصة على الجهات الفاعلة في وزارة التعليم وجميع ذوي المصلحة في القطاع لتتقوّم الكتب المدرسية للمستوى الابتدائي لأجل إزالة القوالب النمطية الجنسانية.

### 3- تكوين المدرّسين

74- منذ عام 2005، أغلق عدد من معاهد تكوين المدرّسين أبوابه. فنشأت عن ذلك مشكلة إفساح مجالٍ أولي لتكوين المدرّسين، أدت إلى تدهور نوعية التعليم. وحسب بعض المصادر، تم تعيين 15 000 مدرّس بلا مؤهلات ولا إمكانيات للاستفادة من التكوين المستمر.

75- وزارت المقررة الخاصة معهداً في منوبة لتكوين المعلمين في مجال التعليم المتخصص الموجه للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. ووفقاً لما ذكره مسؤولو المعهد، يقدّم التكوين المستمر لهؤلاء المدرّسين بواسطة تكوينات طويلة الأجل وأخرى محددة الغرض.

## دال - التكيف

76- يجب أن يكون التعليم مرناً لكي يتكيف مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع والمجتمعات المحلية، ولكي يلبي توقعات الطلاب مع مراعاة تنوع واقعهم الاجتماعي والثقافي. كما يجب تكيفه مع احتياجات سوق العمل حيث سيكون على الخريجين البحث عن عمل، وذلك مثلاً بتطوير المهارات في اللغة الإنكليزية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

### تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

77- الاستخدام المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أهم أهداف جهود الإصلاح الجارية. فقد وقعت وزارة التعليم مؤخراً اتفاقاً مع الوكالة الجامعية للفرانكوفونية بغرض فتح معهد وطني للتعليم على الإنترنت بغية تكوين معلمين معتمدين في التعليم عن بعد وفي استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، بدأ الاتحاد الوطني لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات العمل على وضع برنامج المواهب الرقمية، وهو مبادرة مشتركة مع المؤسسة المالية الدولية لضمان تطابق أفضل بين ما لدى حاملي الشهادات من مؤهلات وبين احتياجات الشركات في المجال الرقمي. وأنشأ البرنامج أيضاً مرصداً للكفاءات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف ترصّد معايير الأهلية للتوظيف، فضلاً عن أكاديمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف كفالة تقديم التكوين المناسب. وهو يؤكد أهمية التكوين بعد التخرج من الجامعة بغية تضيق الفجوة ما بين التكوين في المناهج الجامعية والمؤهلات التي تطلبها الشركات.

## سادساً - رهانات نظام التعليم

### ألف - التعليم الجامع

78- وفقاً لنظام أنشئ في عام 1983، تستقبل الإعداديات والثانويات النموذجية في تونس نخبة من التلاميذ بغرض إعدادهم لمتابعة دراسات متقدمة في المجالين العلمي والأدبي. وينشأ عن هذا النظام ذي الدرجتين تمييز بين التلاميذ أكثر مما ينشأ عن أي نظام تعليمي آخر. وعلاوة على ذلك، وحسب ما أدلى به ممثلو المجتمع المدني وممثلو الحكومة الذين التقت بهم المقررة الخاصة، أصبحت هذه المدارس أقصى هدف تسعى الكثير من الأسر إلى الوصول إليه لاقتناعها بأنه يجب تسجيل أطفالها بأي ثمن في النظام المدرسي النموذجي لكي تتاح لأطفالها فرصة النجاح وتأمين مستقبل جيد. وقد أدى ذلك إلى حالات إفساد مدرّسين من جانب الآباء الراغبين في ضمان حصول أطفالهم على الدرجات الجيدة المطلوبة للوفاء بشروط الالتحاق بهذا النظام. وقد تكلم وزير التعليم منذ وقت قريب عن إمكانية إلغاء نظام المدارس النموذجية.

79- وتعتقد المقررة الخاصة أن من الأفضل إلغاء نظام المدارس النموذجية في تونس. وسيكون من الحكمة اتخاذ تدابير لزيادة معدل النجاح في المدارس.

80- وتشكل الدروس الخاصة ظاهرة مستشرية في تونس. فهي، بشكلها الحالي، تقف عائقاً أمام الحق في التعليم. وهي مكلفة للغاية ومتوفرة بصفة خاصة في المنطقة الساحلية، مع أنها متوفرة أيضاً في المناطق الداخلية. وتعمل الحكومة على إنشاء إطار لتقديم الدروس الخاصة: ما بين عشر ساعات وعشرين ساعة على الأكثر من الدروس الخاصة لكل طالب، وفيما لا يزيد عن ثلاثة مواد - علماً بأن دروس المادة الثالثة تكون بالمجان. ويُعفى من دفع الرسوم أطفال العاملين في المدارس من غير المعلمين. وتوزع الإيرادات المتأتية من هذه الدروس على النحو التالي: 80 في المائة للمعلم، و10 في المائة للإطار المشرف، و5 في المائة للفئات الأخرى من موظفي المدرسة، و5 في المائة لميزانية إدارة المدرسة.

81- ولاحظت المقررة الخاصة أنه لا توجد في البلد سوى ثلاث مؤسسات تعليمية للمكفوفين: مدرستان ابتدائيتان وثانوية واحدة. غير أنها ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل إدماج التلاميذ معاقين البصر في المدارس العادية عن طريق إنشاء فصول دراسية مخصصة لهم في ثلاث مدارس ابتدائية عمومية.

82- وتلاحظ المقررة الخاصة بأسف أن المدارس الخاصة لا تخضع لدفتر تحملات يلزمها بقبول الأشخاص ذوي الإعاقة للدراسة فيها.

## باء- إعلاء شأن التعليم التقني والتكوين المهني

83- تلاحظ المقررة الخاصة أن هدف الحكومة في مجال التكوين المهني، المتمثل في توزيع التعليم مناصفةً بين التكوين المهني والتعليم العادي في عام 2014، لم يتحقق. وهي ترحب بكون وزير التكوين المهني والتشغيل قد أعطى الأولوية لأن يعيد للتكوين المهني مجده السابق. وتلاحظ أيضاً الجهود التي تبذلها الحكومة للجمع بين التكوين المهني والاندماج الاجتماعي ولجعل قطاعاً يقع عليه اختيار الشباب المتسرب من المدارس. وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على مواصلة السير في هذا الاتجاه.

84- ولدى تونس 136 مركزاً عاماً للتكوين المهني، استقبل 75 961 طالباً مسجلاً في عام 2016. وليست هذه المراكز موزعة بالتساوي بين مختلف المناطق، رغم أن البلديات التي لا توجد فيها مراكز تكوين من هذا النوع قد طلبت تزويدها بها.

85- غير أن المقررة الخاصة تشير إلى أنه، لأجل إعادة التكوين المهني إلى سابق مجده، ينبغي ألا يكون التركيز كله على الإدماج الاجتماعي. فينبغي أيضاً أن يعمل نظام التعليم جنباً إلى جنب مع نظام التكوين المهني بغية توجيه أعداد أكبر من الشباب إلى هذا الميدان. وسيطلب ذلك جعل المعروض من أنواع التكوين المهني أكثر جاذبية وإتاحته على نطاق أوسع. وفي ضوء هذا الواقع، تحيط المقررة الخاصة علماً بالمعضلة الأزلية المطروحة أمام الحكومة وهي: زيادة المعروض من أنواع التكوين المهني، أو تعزيز ما هو متوفر منه في الوقت الحاضر. وهي ترى أنه ينبغي بذل الجهود لأجل تحسين نوعية التكوين المهني وزيادة توافره على السواء.

## جيم- التجارب المبتكرة والممارسات الجيدة في النظام التعليمي التونسي

86- لاحظت المقررة الخاصة باهتمام بعض الممارسات الجيدة في تونس، ولا سيما منها: (أ) إتاحة مواصلة التعليم والتعلم للمحتجزين؛ (ب) إنشاء اللجنة الوطنية لتنسيق التقارير وإعدادها وتقديمها ومتابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان في وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان؛ (ج) إنشاء "مجموعة العمل للتربية على المواطنة"؛ (د) التشاور بين الحكومة والمجتمع المدني بشأن التكفل برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.

87- وأبلغت وزارة العدل المقررة الخاصة أثناء زيارتها بأنه يُسمح للمحتجزين بمواصلة تعليمهم الثانوي والجامعي، ويتلقى أنواع من التكوين المهني. وفي كل عام، يأخذ السجناء امتحان شهادة البكالوريا وينجحون فيه، وكذلك امتحانات الحصول على شهادات التكوين المهني. وقد أنشئت أماكن للتعليم داخل مراكز الاحتجاز وفقاً لاحتياجات كل منها وظروفه، مما أتاح إظهار مواهب فنية وإدماج السجناء في المجتمع عند الإفراج عنهم.

88- وأُبلغت المقررة الخاصة أيضاً بوجود الفريق العامل المعني بمجموعة العمل للتربية على المواطنة. وتجمع هذه الهيئة بين ممثلي وزارة التعليم، والهيئات المختصة التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) والمعهد العربي لحقوق الإنسان، نيابة عن المجتمع المدني. والغاية منها دعم إصلاح وزارة التعليم نظام التعليم (الرسمي وغير الرسمي) بناءً على نهج حقوق الإنسان والمواطنة. كما أن الغاية منها ترسيخ التثقيف في ميدان حقوق الإنسان والتربية على المواطنة في نظام التعليم، الرسمي وغير الرسمي، بواسطة نوادي المواطنة مثلاً. ويتمثل هدف آخر من أهداف الفريق العامل في مساعدة وزارة التعليم في وضع استراتيجية للتثقيف في ميدان حقوق الإنسان والتربية على المواطنة وفي رصد تنفيذها.

89- وفي الأخير، رغم التحديات التي لا تزال تعترض رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن جملتها اختيار التوجيه الاستراتيجي بشأن مسائل معينة والجهل بالحالة العامة لهذه المسألة الناجم عن عدم إجراء تشخيص وطني وتوفر بيانات شاملة، تعترف المقررة الخاصة بالجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية في هذا الشأن. كما ترحب بالدعم المالي الذي تقدمه الحكومة لإدارة الفضاءات التعليمية التي أنشأتها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وكذلك بتعاون المعهد العالي للتربية المختصة مع الجامعة ومعاهد البحوث والوزارة المسؤولة عن التعليم الأساسي لتكوين المرتبين المختصين، وبالجهود التي تبذلها الحكومة لإنشاء مدارس مفتوحة للجميع.

## سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

### ألف- الاستنتاجات

90- لقد جعلت تونس، منذ استقلالها، التعليم من أولوياتها، فتزودت بالوسائل اللازمة لتخطيط إصلاحات دورية. وتلاحظ المقررة الخاصة بارتياح أن النقاش المجتمعي قد مكن منذ عام 2011 من إنشاء أدوات لإحداث تغييرات كبرى: فقد أنشئت خمس هيئات دستورية مستقلة، وزاد بشكل كبير عدد منظمات المجتمع المدني (112 23)، وأنشئت قنوات إذاعية وتلفزيونية خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، خرج إلى حيز الوجود 216 حزباً سياسياً.

91- وقد عزز دستور عام 2014 مكانة التعليم في البلد، حيث ينص في المادة 39 على التعليم الإلزامي حتى سن السادسة عشرة وعلى حق كل مواطن في التعليم المجاني والجيد في جميع مستوياته. ويشكل اعتماد كتاب أبيض بشأن إصلاح التعليم في أيار/مايو 2016 خطوة هامة أخرى باتجاه إتاحة التعليم الأساسي المجاني تماماً والمتاح للجميع.

92- وترى المقررة الخاصة أن الحكومة التونسية قد نجحت في إنشاء شبكة واسعة جداً من الهياكل الأساسية التعليمية، لدرجة أنها صارت قدوة للبلدان الأفريقية والعربية الأخرى.

93- ويرى المقرر الخاص أن تونس أحرزت تقدماً في تنفيذ التوصيات التي قدمها سلفها في تقريره لعام 2012. بيد أنها تلاحظ أن البلد لا يزال يواجه تحديات في سعيه إلى زيادة إتاحة التعليم الأساسي وتحسين نوعيته. وتتعلق هذه التحديات بتنفيذ الالتزامات في مجال التعليم، وبتوفير التعليم، وخصوصية المدارس، وهجرة الأدمغة، وضعف نظام التكوين المهني، وتداعي المباني والأدوات التعليمية.

94- وفي ضوء ما تقدم وفي ضوء الاستنتاجات التي خلصت إليها المقررة الخاصة أثناء زيارتها إلى تونس، تقدم المقررة الخاصة التوصيات التالية بغرض المساهمة في تحسين نظام التعليم في تونس.

## باء - التوصيات

## 1- الإطار القانوني

95- تدعو المقررة الخاصة الحكومة التونسية إلى إتاحة فضاءات للحوار مع جميع الأطراف المعنية - المجتمع المدني، وممثلو المجتمعات المحلية والسلطات المحلية، وآباء وأمهات التلاميذ، والنقابات، والمعلمون، والقطاع الخاص، والمتعلمون - بهدف اقتراح مشروع قانون لإصلاح نظام التعليم، استناداً إلى المكتسبات المعروضة في الكتاب الأبيض المتعلق بهذا الموضوع. وهي، بالإضافة إلى ذلك، تشجع الحكومة على عقد اجتماعات دورية مع جميع هذه الجهات الفاعلة.

96- وتثني المقررة الخاصة على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والنقابات ورابطات الطلاب والمدرسين لما أسهمت به في عملية السعي إلى زيادة المشاركة في الحكم. وهي تشجعهم على أن مواصلة القيام بدورهم في المراقبة، بروح من الحوار البناء، مع تغليب المصلحة العامة.

97- وتوصي المقررة الخاصة أيضاً بأن تنظر الحكومة في وضع مدونة للتعليم من أجل توحيد جميع قوانين التعليم في نص تشريعي واحد.

98- كما توصي المقررة الخاصة بأن تتخذ الحكومة تدابير لتنظيم القطاع الخاص وفقاً لمبادئ الحق في التعليم. وفي هذا السياق، تُشجّع الحكومة على الاسترشاد بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان بتوفير التعليم العمومي وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم (مبادئ أبيدجان بشأن الحق في التعليم)، باعتبارها أداة لوضع إطار مناسب<sup>(8)</sup>.

## 2- التعليم المفتوح للجميع

99- سيكون من المناسب إجراء تشخيص للحالة العامة التي يعيشها الأشخاص ذوو الإعاقة، من أجل الحصول على بيانات موثوقة يُستند إليها في وضع استراتيجية وطنية مستدامة.

100- وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على أن تتخذ، عندما تقتضي الحاجة ذلك، تدابير محددة، خاصةً فيما يتعلق بأسباب الانقطاع عن الدراسة، وضمان معاملة الفتيات على قدم المساواة مع الفتيان في الحصول على التعليم.

101- وبالنظر إلى تزايد عدد المدارس النموذجية في البلد، تشجع المقررة الخاصة الحكومة على النظر في إمكانية إغلاقها مع استخلاص الدروس من هذه التجربة لكي تعيد استثمارها في النظام التعليمي برّمته.

## 3- تقوية مهنة التدريس وتحسين جودة نظام التعليم

102- لتحسين جودة التعليم على جميع المستويات، سيكون من الأهمية بمكان وضع برنامج لتقوية كفاءات المعلمين وإتاحة إمكانيات التكوين المستمر.

103- ولا بد من مراجعة نظام تقييم المدرّسين لزيادة فعاليته، وتحسين نوعية عمل المدرّسين، وسد الثغرات وأوجه القصور التي تشوب نظام التعليم.

104- وينبغي تعزيز الشراكات مع الشركات في مختلف قطاعات سوق العمل في القطاعين العام والخاص (الزراعة والتجارة والصناعة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وما إلى ذلك) بما يجعل مهارات الخريجين متسقة مع متطلبات عالم العمل.

(8) انظر هذا الرابط: [www.abidjanprinciples.org/fr/home](http://www.abidjanprinciples.org/fr/home).

#### 4- إعلاء شأن التعليم التقني والتكوين المهني

- 105- تشجع المقررة الخاصة الحكومة على مواصلة السعي إلى تحقيق هدفها المتمثل في تخصيص 50 في المائة للتعليم العام و50 في المائة للتكوين المهني.
- 106- وينبغي إعلاء شأن التعليم التقني والتكوين المهني. وتوعية الآباء والأطفال والرأي العام مرحلة ضرورية في التصدي للتصور القائل إن التعليم التقني والتكوين المهني يشكلان آخر الحلول.
- 107- وقد آن الأوان لإقامة علاقة صالحة بين وزارة التعليم ووزارة التكوين المهني والتشغيل، حرصاً على ضمان توجُّه المتعلمين نحو التكوين التقني والمهني في الوقت المناسب، على أن يكون لاعتماد هذا الخيار القيمة نفسها التي تُعطى لخيار التعليم العمومي فيما يخص الوصول إلى سوق العمل.
- 108- ويجب أن تكون مؤسسات التكوين التقني جزءاً لا يتجزأ من تعليم الشباب في تونس. فلا بد من توفير موارد كافية لها بغية ضمان جودة المكتسبات.
- 109- وعلى الرغم من وجود مراكز تكوين بالفعل في مناطق تونس ومحافظاتها، نظراً لسعة مساحتها، كان من المهم تقريب المراكز من البلديات. ووجب على وجه الخصوص أن يكون لدى البلديات الواقعة داخل البلد مراكز كهذه بقصد ضمان تكافؤ الفرص وعدم التمييز في إتاحة الحصول على التعليم للجميع.

#### 5- تعليم القراءة والكتابة

- 110- بتسجيل معدل إلمام بالقراءة والكتابة بلغ حوالي 80 في المائة لمن هم في سن 15 سنة فأكثر في عام 2017، وتسُرُّب أكثر من 100 000 طالب ابتدائي وثانوي كل عام دون أن يكتسبوا المهارات الأساسية اللازمة لتجنب الأمية، وجب تصميم وتنفيذ برنامج قوي نحو الأمية والتعليم غير النظامي وربطه بالتكوين المهني للحد من الأمية في صفوف القوى العاملة.

#### 6- هجرة الأدمغة

- 111- سيكون مفيداً التفكير بعمق لأجل كبح ظاهرة هجرة الأدمغة أو، على الأقل، توجيهها على نحو يقلل إلى أدنى حد من عواقبها الضارة على البلد. ولجعل فكرة البقاء في تونس أكثر جاذبية، ينبغي استحداث فرص عمل واقعية للشباب بوسائل منها خلق فرص في سوق العمل بواسطة التعليم التقني والتكوين المهني.

#### 7- تمويل التعليم

- 112- تستحق الحكومة الثناء لإنفاقها أكثر من 22 في المائة من ميزانيتها على التعليم، إذا ما احتُسبت ميزانيتها التعليم التكميلي والطفولة المبكرة. ومع ذلك، توصي المقررة الخاصة بأن تلغي الحكومة تلك الحصة من الميزانية المخصصة للتكاليف الإدارية وتنمية قطاع التعليم، بحيث يخصص جزء أكبر من الميزانية لتحسين جودة التعليم بوسائل منها تحسين الهياكل الأساسية وتحديث المواد التعليمية وتوفير التكوين المستمر للمدرسين.

- 113- وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على مواصلة جهودها لأجل تخصيص ميزانيات لقطاع التعليم.